التكامل الخليجي يجب أن ينتقل من توحيد السياسات إلى بناء سلاسل إنتاج مشتركة

نعيد هندسة رحلة المستثمر لتقليص الإجراءات وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال

» دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدأ من التأسيس ولا ينتهي عند التوسع والتصدير

» المناطق الصناعية أمام مرحلة جديدة من التوسع ورفع كفاءة استغلال الأراضي

» اتفاقيات التجارة الحرة أداة لفتح أسواق جديدة وتعزيز تنافسية الصادرات

لا نريد مؤسسات صغيرة ومتوسطة ثابتة.. بل شركات قادرة على النمو والمنافسة عالميا

الصناعة ركيزة لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات النوعية وخلق وظائف عالية القيمة

ففي مجال الوصول إلى الأسواق والتصدير تم تأسيس «صادرات البحرين»، وتطوير دليل المصدرين الوطنيين، وتوسيع حلول وشراكات التصدير، إلى جانب إطلاق برنامج المشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مجلس المناقصات والمزايدات.

وفي مجال التمويل تم تطوير حلول موجهة للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع القطاع المصرفي والجهات التمويلية، والتعاون مع «بنفت» لتطوير التصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إطلاق صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة بنك البحرين للتنمية وبمشاركة عدد من المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة وبدعم من صندوق العمل (تمكين).

كما تم تدشين نظام تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء قاعدة البيانات الوطنية، وتطوير شهادة التصنيف، إلى جانب تطوير منظومة حاضنات ومسرعات الأعمال ودعم الشركات الناشئة والابتكار ونقل التكنولوجيا والامتياز التجاري. وعندما ننظر إلى هذه المبادرات مجتمعة، نجد أنها لم تُصمم كبرامج منفصلة، وإنما كمنظومة ترافق المؤسسة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النمو والتوسع والوصول إلى الأسواق.

★ وما أهمية تحديث تصنيف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2026؟ وكيف سينعكس على المرحلة المقبلة؟

– يأتي تحديث التصنيف امتدادًا لعملية تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم اعتماده من قبل مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد مراجعة المعايير المعمول بها والنظر في الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يجعله أكثر مواكبة لتطور الاقتصاد الوطني ونمو المؤسسات البحرينية. فالمؤسسة بطبيعتها يجب أن تنمو، وأن تزيد إيراداتها، وأن توظف وتتوسع في الأسواق المحلية والخارجية. ولذلك يجب ألا يصبح التصنيف عائقًا أمام رحلة النمو، وإنما إطارًا يستوعبها ويوفر مرجعية وطنية واضحة تستطيع مختلف الجهات الاستناد إليها عند تصميم برامجها ومبادراتها.

«صُنع في الخليج» منصة لتوليد الفرص وليس فقط لعرض المنتجات

كما أن تطوير التصنيف وقاعدة البيانات سيمكننا من تكوين صورة أكثر دقة وشمولا عن القطاع، وفهم احتياجات المؤسسات في مراحل نموها المختلفة، وتطوير برامج أكثر استهدافًا، ووضع مستهدفات قابلة للقياس.

والمرحلة المقبلة بالنسبة إلينا ستكون أكثر تركيزًا على الأثر الاقتصادي الفعلي؛ فنجاح أي مبادرة لا يُقاس فقط بعدد المستفيدين منها، وإنما بما إذا كانت المؤسسة قد نمت، ورفعت إنتاجيتها، ووسعت أعمالها، ودخلت أسواقًا جديدة، وزادت قدرتها على التصدير والمنافسة.

★ وما الفرص التي يمكن أن يوفرها «صُنع في الخليج» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال؟

– هذه نقطة مهمة؛ لأننا نريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون جزءًا من سلاسل القيمة الصناعية الخليجية، لا أن تعمل بمعزل عن المصانع والشركات الكبرى، وسيجمع (صُنع في الخليج) المصنعين والمستثمرين والموردين والجهات التمويلية ومقدمي الحلول والتكنولوجيا في مكان واحد، وهذه فرصة للمؤسسة البحرينية والخليجية للبحث عن عميل أو مورد أو شريك أو تقنية جديدة، والدخول بصورة أكبر في سلاسل توريد الشركات والمصانع الكبرى.

ونريد أن تنظر المؤسسة البحرينية إلى السوق الخليجية باعتبارها سوقا طبيعية للنمو والتوسع، وأن تبدأ منذ مراحل نموها المبكرة في التفكير خارج حدود السوق المحلية؛ فالقطاع الصناعي القوي لا يقوم على المصانع الكبرى وحدها، وإنما على منظومة متكاملة من الموردين والمبتكرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدمي الخدمات والحلول الذين يعملون حولها وينمون معها.

★ كيف تطورت بيئة الأعمال في المملكة؟ وما الذي تعملون عليه لتسهيل رحلة المستثمر بصورة أكبر؟

– شهدت بيئة الأعمال في مملكة البحرين تطورًا مستمرًا في الجوانب التشريعية والتنظيمية والرقمية، ويأتي نظام السجل التجاري الإلكتروني «سجلات» في صميم هذه المنظومة، باعتباره منصة متكاملة تتيح إنجاز جانب كبير من رحلة المستثمر إلكترونيًا. كما أسهم التكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في توحيد مسارات الموافقات، ورفع مستوى الشفافية وجودة البيانات، بالتوازي مع المراجعة المستمرة للتشريعات ومتطلبات الأنشطة والتراخيص.

وتحرص الوزارة على إجراء مراجعة دورية وشاملة للخدمات والإجراءات المقدمة للمستثمرين وأصحاب الأعمال، بهدف تطويرها ورفع كفاءتها وتحسين تجربة المستفيد، وذلك من خلال إعادة هندسة الإجراءات، ومراجعة المتطلبات والموافقات، وتبسيط الخطوات، وتقليص الإجراءات غير الضرورية، وتعزيز التكامل والربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة، إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا والبيانات في تطوير الخدمات واتخاذ القرار.

ونحن ننظر إلى رحلة المستثمر بصورة متكاملة؛ فسهولة ممارسة الأعمال لا تُقاس فقط بعدد الإجراءات، وإنما بوضوحها وسرعة إنجازها وسهولة الوصول إليها وترابط الجهات المعنية بها وجودة الخدمة المقدمة. ولذلك فإن عملية التطوير بالنسبة إلينا مستمرة، وتقوم على مراجعة رحلة المستثمر من بدايتها إلى نهايتها، وتحديد فرص التحسين ومعالجة أي تحديات أو تداخلات قد تواجهه.

وسنواصل في المرحلة المقبلة العمل على تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها، وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز التكامل الحكومي، ومراجعة التشريعات والمتطلبات التنظيمية بصورة مستمرة، بما يواكب تطور نماذج الأعمال واحتياجات المستثمرين، مع المحافظة في الوقت ذاته على متطلبات الحوكمة والامتثال وموثوقية السوق، وبما يعزز تنافسية مملكة البحرين كبيئة جاذبة وسهلة لممارسة الأعمال.

★ ما دور السياسة التجارية واتفاقيات التجارة الحرة في توسيع فرص الصادرات البحرينية وجذب الاستثمارات؟

– التجارة الخارجية إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز النمو وتنويع الأسواق أمام المنتجات والخدمات البحرينية، وما تتمتع به المملكة من انفتاح اقتصادي وعلاقات واتفاقيات تجارية يمثل ميزة مهمة للمستثمر والمصدر. ونحن لا ننظر إلى الاتفاقيات التجارية من زاوية زيادة التبادل التجاري فقط، وإنما باعتبارها أداة لفتح الأسواق أمام المنتج البحريني، وجذب استثمارات تتخذ من المملكة قاعدة للإنتاج والتصدير.

طموحنا أن تصبح «صُنع في الخليج» هوية صناعية خليجية مشتركة

كما أكدت التجربة الأخيرة أهمية تنويع الأسواق ومصادر التوريد ومسارات الشحن وربط السياسة التجارية بصورة أوثق بمرونة سلاسل الإمداد. فقد تابعت الوزارة بصورة مباشرة التحديات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والشحن والمواد الخام ومدخلات الإنتاج، وعملت مع الجهات المعنية والقطاع الخاص على إيجاد الحلول المناسبة. والتركيز خلال المرحلة المقبلة سيكون على تعظيم الاستفادة الفعلية من الاتفاقيات القائمة، وربط الشركات والمصانع البحرينية بصورة أكبر بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وهذا أيضًا أحد المحاور الاستراتيجية المعتمدة لدى الوزارة.

★ كيف تحقق الوزارة التوازن بين تشجيع النشاط التجاري وحماية المستهلك وتعزيز المنافسة واستقرار الأسواق؟

– نحن لا نرى هذه الأهداف متعارضة، بل متكاملة؛ فالسوق الذي يحمي المستهلك ويضمن المنافسة العادلة والشفافية هو في الوقت ذاته سوق أكثر جاذبية للمستثمر والتاجر الجاد. ولهذا نعمل على تطوير أدوات الرقابة الميدانية والرقمية، ومتابعة الأسواق والعروض والتخفيضات والحملات التجارية، والاستجابة للشكاوى، بالتوازي مع التواصل المستمر مع القطاع التجاري.

★ كيف تسهم منظومة المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية في دعم تنافسية المنتجات البحرينية؟

– البنية التحتية للجودة والملكية الصناعية جزءٌ أساسيٌّ من تنافسية الاقتصاد؛ فالمصنع الذي يريد الوصول إلى الأسواق العالمية يحتاج إلى منتج يلتزم بالمواصفات والمعايير المطلوبة، كما يحتاج المبتكر وصاحب العلامة التجارية إلى منظومة تحمي ابتكاره واستثماره. ولهذا نعمل على مواءمة المواصفات واللوائح الفنية مع المرجعيات الخليجية والدولية، وتطوير قدرات القياس والفحص، بما يعزز سلامة المنتجات وثقة المستهلك ويساعد المنتجات الوطنية على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

وفي الوقت ذاته، نواصل تطوير خدمات حماية حقوق الملكية الصناعية، بما يشمل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، ورفع الوعي بأهمية حماية الابتكارات والهوية التجارية. فالجودة والابتكار والملكية الصناعية ليست ملفات منفصلة، وإنما أدوات تساعد الشركات البحرينية على رفع القيمة المضافة وبناء منتجات وعلامات قادرة على النمو والتوسع والمنافسة.

★ بعد ما شهدته المرحلة الماضية من تحديات وما تحقق من تطورات.. ما أبرز أولويات وزارة الصناعة والتجارة للمرحلة المقبلة؟

– أعتقد أن لدينا اليوم قاعدة قوية يمكن البناء عليها، وفي الوقت نفسه هناك دروس مهمة خرجنا بها من المرحلة الماضية؛ في مقدمتها أهمية المرونة وسرعة الاستجابة، والعمل الميداني، واستخدام البيانات في دعم القرار، وتنويع الأسواق وسلاسل الإمداد، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص. وسنركز في المرحلة المقبلة على رفع الإنتاجية والتنافسية في مختلف القطاعات التي تشرف عليها الوزارة؛ من خلال تطوير بيئة الأعمال وتسهيل رحلة المستثمر، وتعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة، وتطوير المناطق الصناعية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانتقال إلى مراحل أعلى من النمو، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، إلى جانب مواصلة تطوير الأسواق والبنية التحتية للجودة والملكية الصناعية. وفي الصناعة، سيكون الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة والتصدير والتكامل الخليجي في صميم المرحلة المقبلة. وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيكون التركيز بصورة أكبر على النتائج والأثر الاقتصادي الفعلي؛ أي نمو المؤسسة وإنتاجيتها وقدرتها على التوسع والتوظيف والتصدير.

«صُنع في الخليج» فرصة للمصانع والمؤسسات الصغيرة للعثور على شركاء وأسواق جديدة

كما نريد أن نبني على (صُنع في الخليج)؛ بحيث لا يكون مجرد حدث ينتهي بانتهاء أيام المنتدى والمعرض، وإنما منصة مستمرة لتعزيز العلاقات الصناعية والتجارية بين القطاع الخاص الخليجي، وتوليد فرص وشراكات جديدة. وفي المحصلة، فإن طموحنا هو مواصلة العمل وفقًا لأولويات الحكومة الموقرة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتمكين القطاع الخاص، وترسيخ مكانة مملكة البحرين كوجهة جاذبة للاستثمار ومنصة للأعمال والإنتاج والتصدير، بما يحقق تطلعات المملكة للمرحلة المقبلة.